البنـــاء
السنة السادسة / الأربعاء / 18 آذار 2015 / العدد 1736
Sixth year / Wednesday / 18 March 2015 / Issue No. 1736

لحّام في اليوم العالمي للصلاة لأجل سورية: ننتظر من الفاتيكان مبادرة لإنهاء الأزمة

أكد بطريرك أنطاكيا وسائر المشرق والإسكندرية وأورشليم للروم الملكيين الكاثوليك غريغوريوس الثالث لحام قوة إيمان كنيسة دمشق الواحدة بتعدد تراثاتها وطقوسها وصمود السوريين وإيمانهم ووحدتهم»، معتبراً «ان هذه القوة الروحية، وهذا الصمود الوطني الأسطوري، أعجوبة سورية في تاريخها المعاصر».

كلام لحام جاء في الكلمة التي ألقاها في كاتدرائية سيدة النياح لمناسبة اليوم العالمي للصلاة والصوم لأجل السلام في سورية، في حضور رؤساء الطوائف المسيحية في دمشق وممثلي البطريرك يوحنا العاشر يازجي للروم الأرثوذكس، وأغناطيوس أفرام الثاني للسريان الأرثوذكس، السفير البابوي ومساعده، وأمين سر المجمع للكنائس الشرقية في الفاتيكان المطران سيريل فازيل الذي يزور دمشق من قبل البابا فرنسيس مع المساعد له الأب ماكس كاباييانكا، ومن قبل رئيس المجمع للكنائس الشرقية الكاردينال ليوناردو ساندري. وقال لحام: «كلنا وقفة واحدة في هذا الصوم المبارك. ومع بدء العام الخامس للحرب على سورية نقيم هذه الصلاة المشتركة لأجل أمن وأمان وسلام سورية».

وأضاف: «في هذه المناسبة، أرسلنا نداء بلغات كثيرة إلى العالم أجمع، بواسطة مؤسسة الكنيسة في الضيق L'Eglise endétresse لكي ينضموا إلينا في هذه الصلاة». مشيراً إلى «أن جلجلة بلادنا واسعة جداً! إنها مأساة من أكبر مآسي التاريخ في المنطقة، لا بل في العالم منذ الحرب العالمية الثانية».

وقال: «بألم شديد نتحقق أن كثيرين يهاجرون، وينزحون، بطرق شرعية وغير شرعية! وكم سمعنا عن قصص معاناتهم جميعاً! منهم من ينزح ويهاجر لسبب، ومنهم بلا سبب! نحن نحرض الجميع على البقاء والصبر والتجلد والتمسك بحبال الرجاء والإيمان والاستسلام لمشيئة الله... ولكننا لا نرغم أحداً على البقاء! فالقرار هو قرار شخصي ومسؤولية كل فرد وكل أسرة»، مضيفاً: «أما نحن كرعاة فإننا سنبقى مع من يبقى، ونخدمه بعيوننا، وبكل قوانا! ونسعى للمساعدة بكل ما أوتينا من طاقات واتصالات وأسفار ومراسلات وبيانات».

وأضاف: أنتم مدعوون في المنطقة لأن تكونوا صانعي السلام والمصالحة والنمو، لتعززوا الحوار وتبنوا الجسور وتكونوا منفتحين على التعاون مع كل السلطات الوطنية والدولية.». وأمل «بأن تقوّي المعاناة المأسوية معنويات شعبنا ومعنويات أولادنا. كما أن الكثيرين من رعايانا يحدثوننا عن إيمانهم وثباتهم وخبرتهم أن الله يحميهم ويحمي المواطنين من ويلات كثيرة. ونحن نشعر بأننا في مدرسة إيمان مؤمنينا! نفرح بعودة بعض الأهالي إلى معلولا والقصير ومناطق في حمص وسواها، حيث بدأت ورشات إعادة بناء الكنائس والبيوت في معلولا والنبك وحمص ويبرود... وهناك تعويضات من قبل الدولة. ودعم من أفراد من رعايانا».

لحّام في اليوم العالمي للصلاة والصوم لاجل السلام في سورية

وأعلن البطريرك لحام عن رسالة إلى البابا فرنسيس لمناسبة يوم الجمعة العظيمة يشير فيها إلى «أن السوريين ينتظرون منه ومن الفاتيكان، من المليار وربع المليار كاثوليكي في العالم، مبادرة ترسم خريطة طريق لإنهاء الأزمة السورية، وإيقاف التسلح والتسليح، وإنهاء العنف والإرهاب والخطف والابتزاز، والفوضى والقتل والضحايا الذين يتزايد عددهم يوماً بعد يوم، في سورية ولا سيما في الحسكة، ومن الآشوريين، وفي العراق ومصر! ويدعو إلى خريطة طريق في سبيل المصالحة والغفران والحوار والأمن والأمان والإخوة والتعاون والتضامن والسلام».

السلسلة عالقة بين فكيّ الموازنة وحسابات السنيورة

هتاف دهام

تعقيد مستجد طرأ على سلسلة الرتب والرواتب التي كان من المفترض أن تقر منذ أربعة أعوام، فأرجأها من جديد إلى أجل غير مسمى، ويبدو أنه سيرجئ الهيئة العامة التي كان رئيس مجلس النواب نبيه بري ينوي الدعوة اليها في أول نيسان لدرس جدول أعمال مصنف تحت عنوان تشريع الضرورة، بعد أن تعذر على اللجان النيابية المشتركة إنجاز عملها. ويتمثل هذا التعقيد في ربط كتلتي تيار المستقبل والقوات اللبنانية إقرارها بإقرار الموازنة، هذا فضلاً عن أن ثمة مؤشرات تربط السلسلة بمعالجة الملفات المالية العالقة منذ 2005 حتى اليوم، وتجري اتصالات مكثفة للتأكد من نية الرئيس فؤاد السنيورة في هذا الشأن.

بدأ العقد العادي للمجلس النيابي وهو أول ثلاثاء يلي الخامس عشر من آذار وينتهي في آخر أيار، بالتعطيل المستقبلي للجان المشتركة التي لم تستكمل البحث في سلسلة الرتب والرواتب من حيث انتهت الجلسة الأخيرة، بحجة أنه لا يحق لمقرّر اللجان النائب ابراهيم كنعان، بحسب البيان الذي تلاه النائب عن كتلة المستقبل جمال الجراح ترؤس الجلسة، على رغم أنّ الجلسة هي استكمالية، ويحق لكنعان في هذه الحالة أن ينوب عن رئيس اللجان (نائب رئيس مجلس النواب فريد مكاري) الموجود خارج لبنان، وبالتالي ترؤس الجلسة كونه المقرّر في اللجنة بحسب القانون.

عندما دعا رئيس مجلس النواب إلى اجتماع اللجان المشتركة، فهو دعا على قاعدة ما رشح أنّ رئيس كتلة المستقبل فؤاد السنيورة يبدي موقفاً إيجابياً لإقرار السلسلة، ليتبيّن لاحقاً في الاجتماعات الجانبية التي عُقدت ومثل فيها النائب جمال الجراح كتلة المستقبل، والاجتماع الذي عُقد في منزل الرئيس السنيورة في بلس، أنّ إقرار السلسلة لن يسبق إقرار موازنة 2015 والتصديق على قطع حساب 2013. حاول السنيورة إقناع الرئيس بري بإرجاء الجلسة، علّه يستطيع أن يمرّر ما يريد لكنه لم ينجح، فحنكة الرئيس بري تتفوّق على حنكة الرئيس السنيورة الذي اتصل برئيس الحكومة تمام سلام محاولاً دفعه إلى عرض الموازنة على مجلس الوزراء، تمهيداً لتحويلها إلى المجلس النيابي، لكنه لم يلقَ أي جواب دقيق، على رغم أنّ وزارة المال قد أنجزت إعداد مشروع الموازنة لعام 2015 وأحالته على مجلس الوزراء قبل انتهاء المهلة الدستورية في آب الماضي، وأشار وزير المال علي حسن خليل إلى «أنّ طرح موضوع الموازنة صحي، لكن يجب أن لا يعطل هذا الأمر أمراً آخر، ويمكننا أن نقرّ السلسلة والموازنة معاً، أو في شكل منفصل ولا مشكلة لدينا، وكذلك فعل وزير التربية الياس بو صعب الذي أيد أيضاً إقرارالسلسلة والموازنة معاً، الا أنّ عدم عرض الموازنة على مجلس الوزراء يعود بحسب مصادر وزارية إلى»أنّ الدخول في تفاصيلها لجهة درس النفقات والواردات والضرائب سيكون موضع خلاف، ولذلك يتجنّب رئيس الحكومة إدراجها على جدول الأعمال».

السلسلة عالقة بين فكي الموازنة وقطع حسابات السنيورة منذ عام 1993 التي لم ترفق بأرصدة الحسابات خارج الموازنة والسلفات والقروض. وربط السلسلة بالموازنة يعني تأجيل السلسلة من 5 إلى 6 أشهر، فلو افترضنا أنّ مجلس الوزراء سيباشر في مناقشة الموازنة ودرسها في جلسة الغد الخميس، وفيما لو افترضنا أنّ الحكومة ستحوّل مشروع الموازنة في غضون شهرين، إلى المجلس النيابي، فإنّ انتقالها من لجنة المال إلى الهيئة العامة، ومن الهيئة العامة في حال لم يتمّ التوافق عليها إلى اللجان المشتركة، يعني عملياً أنّ الموازنة لن تقرّ قبل الخريف المقبل، ويعني ذلك أنّ الموعد مع السلسلة لا يزال بعيداً، علماً أنه على مدى السنة الماضية، كلّ النقاشات التي خاضتها الكتل لم تكن مرتبطة بإقرار الموازنة، إنما إصدارها بقانون خاص أو من خلال اعتماد إضافي استثنائي.

جانب من اجتماع اللجان المشتركة

وأوضح النائب عن كتلة الوفاء للمقاومة علي فياض «أنّ الفريق الآخر لا يريد إقرار السلسلة إنما يربطها بكل الملفات العالقة في البلد، وهذا يعني عرقلة إقرارها». وأبدى خشيته من «أن يكون هذا الأمر جزءاً من تصعيد سياسي تشير إليه بعض المؤشرات، لا سيما أنّ من صلاحيات المجلس النيابي إصدار السلسلة وتغطية اعتماداتها من خلال قوانين خاصة».

في حين أنّ النائب الجراح اعتبر أنّ الموازنة التي رفعت من وزارة المال تضمّنت كل الواردات المخصّصة لتمويل السلسلة ولم تتضمّن النفقات . وعلى رغم جاهزية وزارة المال من الناحية التقنية في تعاطيها مع ملف السلسلة ولإقرارها وفقاً للمشروعين الموجودين لدى وزارة المال، إلا أن الجراح دعا «لتتضمّن الموازنة التي من المفترض أن تقدمها الحكومة الأرقام المتفق عليها حتى الآن في سلسلة الرتب والرواتب، وعلينا ان نعلم كم تبلغ نفقات السلسلة وهذا الأمر يحتاج الى نقاش وبحث».

وفي مقابل، محاولات الرئيس السنيورة تبرئة مخالفاته التي ارتكبها في الحكومات المتعاقبة، فإنّ الجراح حاول على غرار زملائه في الكتلة إعطاء السنيورة صك براءة من «الفساد المالي» بإشارته إلى «أنّ الـ13 مليار التي أنفقت أثناء حكومة الرئيس السنيورة دفعت ضمن ثلاثة بنود: دعم الكهرباء والرواتب وخدمة الدين».

وكانت انطلقت الجلسة التي شهدت حدة في النقاش حيث وصلت أصوات النواب العالية النبرة وأعضاء هيئة التنسيق التي انقسمت بين مؤيد لوزير التربية، ومؤيد للنائب كنعان الى خارج القاعة العامة، بمداخلات تراوحت بين من دعا إلى عقد الجلسة، وبين من دعا إلى رفع الجلسة التي بحثت في وحدة التشريع بين العام والخاص الذي لم يقرّ في الجلسة الأخيرة للجان المشتركة في تشرين الأول الماضي، على رغم تأكيد النائب كنعان يومذاك لرئيس نقابة المعلمين في المدارس الخاصة نعمة محفوض أنّ وحدة التشريع قد أقرّت. وشدّد النواب خلال الجلسة على الالتزام بالمادة 12 الواردة في مشروع القانون، وطالب محفوض الذي تأكد أنّ وحدة التشريع لم تقرّ في الجلسة السابقة أن تخضع المدارس الخاصة للزيادات نفسها التي تعطى للقطاع العام.

وكان سبق الجلسة لقاء بين كنعان ووزير الدفاع الوطني سمير مقبل في مكتب الأول جرى خلاله بحث في سلاسل العسكريين التي أنجزت، ولقاء آخر لكنعان مع أعضاء من هيئة التنسيق النقابية ضمّ نعمة محفوض ومحمود حيدر. في حين التقى عدد آخر من أعضاء هيئة التنسيق برئاسة رئيس رابطة التعليم الثانوي عبدو خاطر في أحد المطاعم المجاورة للمجلس، وزير التربية بحضور النائب علي بزي.

وكانت هيئة التنسيق سلّمت اللجان المشتركة ملاحظاتها على السلسلة المتعلقة بتصحيح الدرجة التي يعيّن فيها أستاذ التعليم الثانوي (فئة ثالثة)، بتعيينه في الدرجة 25 على الجدول المقترح ورفع مؤهّل الدخول إلى التعليم الثانوي أن يكون حائزاً على شهادة الماجستير في الاختصاص المطلوب، إعطاء معدل تصحيح غلاء معيشة واحد (121 في المئة على رواتب 1996) لجميع القطاعات وعدم احتساب الدرجات العشر والنصف درجة المستعادة والمكرّسة بالقوانين 148/99 و551/2003 و159/2011 كغلاء معيشة لأنها مقابل زيادة في ساعات العمل ولا عمل من دون أجر، إعطاء نسبة درجة واحدة لجميع القطاعات، إعطاء عشر درجات استثنائية لأساتذة التعليم الثانوي تدخل في أساس الراتب اعتباراً من تاريخ نفاذ القانون، إعطاء المتعاقدين في التعليم الثانوي الرسمي نسبة الزيادة نفسها التي لحقت بالأساتذة في الملاك، احتساب الدرجات الاستثنائية للمتقاعدين في التعليم الثانوي، إلغاء التقسيط لأن التقسيط يفقد الزيادة قيمتها، وعملاً بمبدأ المساواة مع القضاة والأساتذة الجامعيين، التوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية ووفق الحاجة، إجراء مباراة لتعيين 1223 أستاذاً ثانوياً باشر مجلس الخدمة بتنفيذها، تفعيل دور مؤسسات الرقابة من تفتيش ومجلس خدمة مدنية وديوان محاسبة، تطبيق مبدأي الثواب والعقاب، إلغاء أي ضريبة تطاول الفئات المتوسطة والفقيرة، بحيث يؤخذ باليمين ما أعطي باليسار. كذلك وزع رئيس رابطة موظفي الادارة العامة محمود حيدر ملاحظات الرابطة في اجتماع اللجان المشتركة والمتعلقة بانصاف الموظفين الاداريين ورفع الغبن اللاحق بهم والذين لم تتعدل رواتبهم طيلة 18 سنة ومساواة رواتبهم مع رواتب باقي القطاعات الوظيفية في الدولة، دفع المفعول الرجعي للسلسلة من 2012/7/1 أسوة بباقي القطاعات ومن دون تقسيط، أن تشمل السلسلة كافة العاملين في الادارة، اجراء – متعاقدين – عاملين على الساعة وبالفاتورة والمياومين والمتقاعدين، زيادة راتب الفئة الثالثة الى 1.750.000، زيادة نسبة الدرجة الى 5 في المئة من أساس الراتب، اعطاء الموظف المرفع من فئة الى فئة أعلى درجة عن كل ثلاث سنوات خدمة تزيد على السنوات المطلوبة للترفيع، الرفض المطلق لأي زيادة في ساعات العمل، وقف بدعة التعاقد الوظيفي وفتح باب التوظيف عبر مجلس الخدمة المدنية وملء الشواغر في الفئتين الأولى والثانية من داخل الملاك وإعطاء الأفضلية لموظفي الإدارة مع مراعاة مبدأ الأقدمية، وعدم المس بالمعاش التقاعدي وإعادة احتسابه على أساس 100 في المئة بدل 85 في المئة.

(تمّوز)

الراعي يلتقي عبيد: انتخاب الرئيس يحتاج الى مبادرات سياسية

أعلن البطريرك الماروني الكاردينال بشارة الراعي «أن التوصل إلى انتخاب رئيس للجمهورية من أي من الأطراف السياسية يحتاج إلى مبادرات»، مشيراً إلى «ان بكركي ستقرع الأجراس عند انتخاب رئيس جديد».

وكان الراعي استقبل نقيب الصحافة عوني الكعكي على رأس وفد من مجلس النقابة، شدّد على «ان لبنان جسر عبور بين الحضارات وموقع تلاق بين الاديان وليس «كذبة» كما يزعم الأسرائيليون»، مشيراً إلى «الدعم الدولي الذي يلقاه لبنان»، وداعياً إلى «ضرورة الاستثمار على هذا الدعم لتمكين لبنان من لعب دوره الحضاري والثقافي ليس في المنطقة فحسب بل في العالم».

وأكد البطريرك الماروني «أن لا خوف وجودياً على أي من مكونات المجتمع اللبناني»، معتبراً «أننا كلبنانيين أقرب إلى بعضنا البعض من أي طرف خارج لبنان. وهذا هو النموذج اللبناني الذي وصفه البابا يوحنا بولس الثاني بأنه رسالة بكل المعاني».

ولفت إلى «أن علاقة بكركي جيدة مع كل الاطراف السياسية على مختلف مشاربهم وانتماءاتهم، وبكركي كانت وستبقى على مسافة واحدة من الجميع وهي لا تزال تسعى الى جمع كلمة اللبنانيين حول العناوين الوطنية».

وأعلن الراعي «انه حاول جاهداً احتضان اللقاء الرباعي الذي جمع زعماء الكتل النيابية الأربع، ولن يتوقف عن السعي مع الجميع، على قواعد أهمية مصلحة لبنان، معتبراً أنه وعلى رغم عدم تمكن السياسيين من الوصول الى توافق تام سيبقى يدفع باتجاه اللقاء والحوار، وستبقى بكركي داعمة لكل الحوارات القائمة وستبقى على مسافة واحدة من الجميع».

واعتبر «ان الدعم الدولي يمكن استنتاجه من خلال دعم الجيش الذي يقوم بمهمات حماية الوطن والمواطن وأيضاً الدعم الاقتصادي والسياسي في المحافل الدولية».

وكان البطريرك الراعي التقى صباحاً المدير العام للتجهيز المائي والكهربائي فادي قمير وقد اطلع قمير الراعي على المشاريع المائية والكهربائية المدرجة على برنامج وزارة الطاقة والمياه ومن ضمنها ملف إعادة تأهيل قناة وادي قنوبين المدرجة على لائحة تراث الوادي المقدس.

وبحث مع الوزير السابق جان عبيد التطورات والمستجدات محلياً واقليمياً.

واستقبل رئيس بعثة اطباء بلا حدود في الشرق تييري كوينز وممثل الشؤون الانسانية في الشرق الاوسط انطوان بيلر ومساعدة رئيس البعثة نجاة الراعي. وأطلع الوفد الراعي على برنامج عمل البعثة في لبنان والمنطقة ولاسيما المساعدات الطبية والانسانية التي تقدمها للنازحين وللبنانيين.

الراعي مستقبلاً عبيد

زاسيبكين: حل النزاعات من دون روسيا مستحيل

أشار السفير الروسي ألكسندر زاسيبكين إلى «المرحلة الصعبة التي تمر بها العلاقات الدولية وتتميز بخرق مبادئ أساسية للأمم المتحدة من قبل الولايات المتحدة ودول غربية أخرى، وتستخدم معايير مزدوجة وتتدخل في الشؤون الداخلية كما حدث في يوغوسلافيا والعراق وليبيا وسورية وأوكرانيا».

وقال زاسيبكين خلال ندوة في «مركز توفيق طبارة» عن «دور السياسة الروسية الخارجية»: «كنا ندعو إلى إقامة منطقة موحدة للسلام والأمن والإستقرار أورو – اطلسية، ولم تتحقق الفكرة بل تم توسع «الناتو» وطرح مبادرة الشراكة الشرقية، ووصلت العملية إلى ذروتها عبر الإنقلاب والإستيلاء على السلطة في أوكرانيا في شباط عام 2014».

وشدد على اننا «نقف ضد هيمنة قطب واحد لأن هذه النية الأميركية تؤدي إلى النتائج المأسوية للبشرية، فطبيعة تطور الأوضاع على الصعيد الدولي تؤكد أنه لا يمكن مواجهة التحديات وحل المشاكل إلا بجهود مشتركة. وانطلاقاً من هذا الواقع، تمارس الدبلوماسية الروسية نهجاً يرمي إلى إيجاد الحلول للقضايا المعاصرة اعتماداً على الشرعية الدولية، ودورا مركزيا للأمم المتحدة والتعامل البناء لمركز القوة الأساسية واحترام حقوق الشعوب وبخاصة حق تقريرالمصير».

وعن مكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي، أوضح زاسيبكين، اننا «نقف بجانب توحيد الجهود تحت رعاية الأمم المتحدة، ونصر على ضرورة التنسيق بين الأطراف المعنية خصوصاً مع النظام السوري لأن الشرعية الدولية تتطلب موافقة السلطة الشرعية للدولة على عمليات عسكرية على أراضيها. وفي هذا السياق، اقترحت روسيا إجراء تحليل العوامل التي تؤدي إلى تقوية الإرهاب والتطرف في الشرق الأوسط وأفريقيا الشمالية بما في ذلك النزاع العربي «الإسرائيلي». ويحاول الغرب عزل روسيا ومهاجمتها بسبب سياستها المستقلة، ويدرك في الوقت عينه استحالة إيجاد حلول للقضايا من دون مشاركة روسيا».

اللقاء التشاوري: التطبيع مع الشغور ينتشر لدى المجتمعين العربي والدولي

أكد اللقاء التشاوري «ضرورة الانتقال من المطالبة بانتخاب رئيس للجمهورية إلى العمل على حصول الاستحقاق الرئاسي في أسرع وقت لأن التطبيع مع حالة الشغور الرئاسي بات ينتشر في البلاد ولدى المجتمعين العربي والدولي»، معتبراً «أن هناك مسؤولية تترتب على من يعطل نصاب جلسات انتخاب رئيس الجمهورية، ما يكرّس استمرار الشغور ويهدد النظام السياسي ومستقبل البلاد».

وكان اللقاء التشاوري عقد في دارة الرئيس العماد ميشال سليمان، بحضور الرئيس أمين الجميل والوزراء: نائب رئيس الحكومة وزير الدفاع الوطني سمير مقبل، وزير الاتصالات بطرس حرب، وزير الاعلام رمزي جريج، وزير العمل سجعان قزي، وزيرة المهجرين أليس شبطيني، وزير الشباب والرياضة عبد المطلب حناوي، وزير الاقتصاد آلان حكيم والوزير السابق خليل الهراوي.

ورأى المجتمعون «أن الحكومة التي يظل عملها مبتوراً في ظل الشغور الرئاسي، لا بد لها من أن تسيّر شؤون الدولة والناس فلا يحاول البعض تجاوز صلاحيات الرئاسة والبعض الآخر استغلالها لتعطيل عمل الحكومة»، مبدين ارتياحهم إلى «عودة جلسات مجلس الوزراء بمقاربة إيجابية للقضايا على أساس التوافق والشفافية والمصلحة الوطنية»، مطالبين رئيس الحكومة تمام سلام بـ «مواصلة دوره المميز بالحفاظ على الجو الوفاقي في منهجية اتخاذ القرارات وحسم الخلافات وإقرار المراسيم».

وشددوا على «صون الأمن من خلال المؤسسات العسكرية الشرعية، ما يستدعي الإسراع في تزويد الجيش والقوى الأمنية كافة بما تحتاجه من عتاد لا سيما بعد الهبتين السعوديتين والمخصصات المالية المقررة».

من ناحية ثانية، استقبل سليمان وزير الشؤون الاجتماعية رشيد درباس الذي أكد أن رئيس الحكومة يسير وفقاً لما ينص عليه الدستور وأننا في هذه المرحلة الانتقالية نفضل أن نتلافى القضايا المشكلة خصوصاً ما يتعلق منها بالأمور الميثاقية والوطنية، وبكل حال كل ما نفعله هو تدابير موقتة لا تغني عن الحل الاصلي وهو انتخاب رئيس جديد».

«التغيير والاصلاح»: ربط السلسلة بالموازنة ليس خاطئاً عملاً بمبدأ الشمولية

أكد تكتل التغيير والاصلاح «ضرورة تحصين مسارات الحوار بما يحافظ على الحدود في الخطاب الهادئ والموضوعي، لأن المهم أن يبقى المتحاورون ملتزمون بالحوار البناء وإسكات الصوت النشاز».

وإذ شدد التكتل في البيان الذي تلاه الوزير السابق سليم جريصاتي بعد الاجتماع الذي ترأسه العماد ميشال عون على «ضرورة السير في تشريع الضرورة»، قال: «نحن نصر عليه تحت عناوين المصلحة العليا للدولة، ومنها اقتراح قانون لاستعادة الجنسية والاتفاق على قانون للانتخاب، والاستحقاقات المالية والاجتماعية والموازنات العامة، ورفع سقف الاصدارات بالعملة الأجنبية وقضية سلسلة الرتب والرواتب».

وأوضح أنه «في ما خص قانون استعادة الجنسية، فقد كان هناك لقاء في بكركي شارك فيه وزير الخارجية والمغتربين جبران باسيل، الذي ينكب على وضع خطة لرصد المغتربين في بلاد الاغتراب، وتعدادهم بالملايين، وهو يولي هذه المسألة أولوية وطنية قبل أي أولوية أخرى، ومن الأهمية أن نعيد اليهم جنسيتهم على ما يطالبون به، فنربط التاريخ والجغرافيا على مساحات العالم، وهذا القانون ليس تقنياً انما سيادياً بامتياز».

وأضاف: «وتبلغنا من رئيس مجلس النواب نبيه بري أنه مع وضع مشروع استعادة الجنسية على جدول أعمال الهيئة العامة للمجلس، لأن الموقف الوطني يقضي بإقرار هذا القانون في أولويات تشريع الضرورة».

وعن سلسلة الرتب والرواتب، أشار جريصاتي «أن ربط السلسلة بالموازنة ليس خاطئاً عملاً بمبدأ الشمولية، ولا يجب أن يكون عقبة بوجه السلسلة، فليطرح الحل الذي نراه ممكناً على الصعيدين الدستوري والقانوني ومن ثم نعطي رأينا فيه».

وشدد جريصاتي على «أن الاستحقاق الرئاسي لا يغيب عنا، لأنه ساكن فينا ميثاقياً ولا ننتظر إشارة إقليمية».

وأكد «أن أجواء المفاوضات النووية الأميركية – الإيرانية توحي باتفاق، والمعلومات تشير إلى أنه أنجز».

مراد: التغيير الجذري في الدستور أمر حتمي

اعتبر الوزير السابق عبدالرحيم مراد «أن التغيير الجذري في الدستور اللبناني أمر حتمي مع ضرورة الحفاظ على أسس العيش المشترك، عبر انتخاب رئيس جمهورية من الشعب والعمل على قانون انتخابي يرعى النسبية، ويحفظ لجميع القوى السياسية وجودها وتمثيلها على اساس لبنان دائرة انتخابية واحدة».

ودعا مراد في حفل عشاء نظمه أبناء الجالية اللبنانية في جزيرة مارغريتا، على شرفه بحضور السفير اللبناني الياس لبوس، وذلك بعد جولة له بكراكاس وفالنسيا في فنزويلا والبرازيل، إلى «استغلال الثروات التي أنعم الله علينا بها من النفط، والعمل على استخراجه سريعاً لحل مشكلة الدين العام، والعجز الاقتصادي المتفاقم».

وعن الاوضاع العربية قال: «لم استغرب تصريحات رئيس الدبلوماسية الأميركية وزير الخارجية جون كيري، إذ إن تباشير هزيمة الجماعات الارهابية في الميدان هي ما دفعتهم الى التصريحات بشأن التفاوض».

مراد متحدثاً في مرغريتا

«المستقبل» يؤكد أهمية الحوار للتفاهم على رئيس توافقي وخفض التشنج

أكدت كتلة المستقبل أنه «إيماناً منها بأهمية المشاركة في عملية الحوار لبحث مسألتين محددتين وهما: التفاهم على مبدأ الرئيس التوافقي لإنهاء حالة الشغور في سدة رئاسة الجمهورية، والعمل من أجل خفض مستويات التوتر والتشنج في البلاد، فإنها تؤكد استمرار الحوار نهجاً وأسلوباً لمعالجة هاتين القضيتين».

وشددت بعد اجتماعها برئاسة الرئيس فؤاد السنيورة على «ضرورة ان تتابع الحكومة وفي شكل جدي وفعال جهودها لإنهاء مأساة العسكريين الرهائن والعمل على إطلاقهم وإعادتهم الى عائلاتهم لأنهاء هذه المأساة الانسانية والوطنية المستمرة والمرفوضة، والتي آن أوان وضع حد لها بأسرع وقت بسبب أكلافها المرتفعة معنوياً وأمنياً». وجددت الكتلة تأكيدها «التزامها بمبدأ سلسلة الرتب والرواتب وبالعدالة بين الأسلاك كافة وفي الوقت ذاته الحفاظ على سلامة المالية العامة وعودة الانتظام إليها من خلال إقرار الموازنة العامة للدولة والتي يجب ان تكون الكلفة المقدرة للسلسلة جزءاً منها لا خارجها. هذه السلسلة التي ما زال هناك جوانب كثيرة فيها يجب دراستها بروية بعيداً من الضغوط الشعبوية، بخاصة أن معظم المصادر الايرادية التي كانت قد لحظت في عملية دراسة السلسلة قد أصبحت جزءاً من مشروع الموازنة العامة، كما أعدها وزير المال. هذا فضلاً عن انه لم يعد يجوز ان يستمر عدم الانتظام في المالية العامة لأكثر من عشر سنوات ومن دون موازنة يكون المجلس قد أقرها وبالتالي يستمر الانفاق من دون ضوابط ومن دون رقابة حقيقية من السلطة التشريعية»، مؤكدة في هذا المجال، «أن جلسات اللجان المشتركة ووفقاً للمادة 39 من النظام الداخلي لمجلس النواب يجب أن يرأسها رئيس المجلس وفي حال غيابه نائب الرئيس حصراً».

وأكد عضو كتلة المستقبل النائب عاطف مجدلاني «أننا نشارك في جلسة تشريعية بجدول أعمال يتضمّن أموراً اساسية في حياة المواطن كالموازنة وسلسلة الرتب والرواتب»، مشدداً بعد زيارته رئيس أساقفة بيروت للموارنة المطران بولس مطر على ضرورة «الإسراع بانتخاب رئيس جمهورية من أجل انتظام العمل في المؤسسات الدستورية».

الديمقراطي يهنئ الطاشناق

زار وفد من الحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة نائب رئيس الحزب نسيب الجوهري وضم اعضاء المجلس السياسي رمزي حلاوة، طليع أبو فراج وحسين عبد الخالق، مقر حزب الطاشناق في برج حمود.

وكان في استقبال الوفد الأمين العام للحزب النائب هاغوب بقرادونيان ونائب الأمين العام أواديس كيدانيان وعضوا اللجنة المركزية رافي اشكاريان وقره بت هاروتيونيان.

وجرى التطرق، بحسب بيان الطاشناق، الى «مجمل القضايا الراهنة والى التطورات الإقليمية وانعكاساتها على الساحة الداخلية، إضافة الى سبل تطوير العلاقات بين كافة الاحزاب اللبنانية».

وكان وفد آخر من الحزب الديمقراطي اللبناني برئاسة أمينه العام وليد بركات، وضم عضوي المجلس السياسي سليم حمادة وعماد العماد قام بجولة على عدد من فاعليات مدينة صيدا السياسية والروحية، والتقى رئيس التنظيم الشعبي الناصري أسامة سعد، ومحافظ لبنان الجنوبي منصور ضو.